الفصل الثالث

الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي الحكومي

مفهوم الخزينة العامة للدولة

تمثل الخزينة العامة صندوق الدولة الذي يودع فيه الوحدات المختلفة كافه الموارد التي تحصل عليها والمكلفة بجبايتها بموجب القوانين تسحب منه كافه النفقات المستحقة على تلك الوحدات وبحدود الاعتمادات المخصصة للأنواع المقررة في الموازنة العامة.

واجبات الخزينة العامة للدولة

١- استلام الإيرادات المتحققة لوحدات الدولة من مصادر الإيراد المختلفة.
٢- دفع المصروفات المستحقة على الوحدات الدولة نتيجة ممارسه نشاطها و بحدود الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة .
٣- التسجيل الكامل للتصرفات المالية الخاصة بالمصروفات والإيرادات وما يتعلق بها من تسويات وحسابات وسيطة وقيدها في مجموعه دفتريه متكاملة منتظمة تمكن من استخراج نتائج ومعلومات في فترات منتظمة .
٤- تامين أجهزه لتدقيق صحة التصرفات المالية بما فيها الرقابة اللاحقة والسابقة .
٥- إصدار الكشوفات الدورية المتمثلة بموازين المراجعة الشهرية التي تعطي نتائج تنفيذ الموازنة شهريا .
٦- إصدار الحسابات الختامية في نهاية ألسنه المالية المتمثلة بحساب قياس النتيجة لبيان العجز أو الوفر للسنة المختصة ،والميزانية العمومية التي تبين ما للدولة من متوفر وما عليها من التزامات .
٧- إدارة الموجود النقدي أو ما يسمى بالاستخدام الحدي للموجود النقدي.

الاستخدام الحدي للموجود النقدي :

يعني استثمار الفائض بأكبر مبلغ ولأطول فتره ممكنه ، والاقتراض بأقل مبلغ ممكن ولأقصر فتره ممكنه ، فجهاز الخزينة بما يتوفر لديه من إحصائيات ومعلومات عن حركه الموجود النقدي يقدر الحاجة إلى النقد من حيث الكميه والوقت ، فيقوم باستثمار الفائض عند وجود الوفر والاقتراض في حاله العجز .

ويشترط في عملية الاستثمار:-

أ- أن يتم استثمار اكبر مبلغ ممكن لا يؤثر على تأدية المصروفات.

ب-أن يتم استثمار لأطول فتره ممكنه ، لضمان الحصول على اكبر عائد من الاستثمار ويكون قيد الاستثمار:

*** من حـ/ الاستثمارات

*** إلى حـ / الخزينة العامة

ويشترط في الاقتراض ما يأتي:-

أ- الحصول على اصغر مبلغ يغطي المصروفات المستحقة .

ب-إن يكون الاقتراض لأقصر فتره ممكنه ، لتقليل الفوائد المترتبة على القروض.

ويكون قيد استلام القرض

**** من حـ/ الخزينة العامة*

**** إلى حـ/ القروض الممنوحة للدولة*

وقد حصرت هذه المهمة بإدارة مركزية واحده هي قسم الأمور النقدية في وزارة المالية ، وذلك للسيطرة على الموجود النقدي وعدم تشتته لأنه ليس من المعقول ان تكون هناك خزينة لديها فائض وتقوم بالاستثمار وأخرى لديها عجز و تحتاج الي التمويل ولاثنين مشروع من واحده واحدة هي مؤسسة الدولة لذلك حصرت هذه المهمة بإدارة واحده تدرس حالات الخزائن وفي جوانبها تعزز الاستثمار او التمويل

تشكيلات الخزينة العامة في العراق

تمثل فروع الخزينة العامة للدولة دوائر محاسبية تابعة الى وزارة المالية من الناحية الفنية والادارية وهدفها تقديم الخدمات المحاسبية والمالية الى الدوائر الحكومية وتنقسم الى نوعين :

اولا: الخزائن الرئيسة وهي الخزائن التي تقوم بكافة الواجبات الرئيسية للعمليات المحاسبية وتشمل قسم الامور النقدية في وزارة المالية وخزائن المحافظات و الخزينة المركزية في بغداد و الوحدات المطبقة للنظام المحاسبي اللامركزي .

ثانيا: الخزائن الفرعية وتشمل مديريات المال في الاقضية وصناديق المال في النواحي والممثليات العراقية في الخارج (السفارات والملحقيات والقنصليات).

أولاً :الخزائن الرئيسية : تقوم هذه الخزائن بالمهام التاليه: -

١- إيداع الإيرادات النقدية.
٢- صرف النفقات للوحدات المرتبطة بها.
٣- تدقيق عمليات الصرف والقبض الفعلي.
٤- إرسال خلاصه شهريه بحساباتها إلى مديريه الحسابات العامة في وزاره المالية لتتولى بجمعها وتوحيدها على مستوى الدولة.
٥- الإشراف على حسابات الإدارات الحكومية للتأكد من مدى التزامها بمسك السجلات وعدم وجود أخطاء وتحريف بالبيانات من خلال مطابقة الخلاصة المقدمة من قبل الوحدة مع سجلات الخزينة وتصحيح الأخطاء في حالة وجود اختلاف بين السجلات الوحدة الحكومية والسجلات الخزينة.

ثانيا : الخزائن الفرعية :

تتولى جزءا من الأعباء الملقاة على عاتق الخزينة العامة كل حسب طبيعة المعاملات التي تنشأ فيها و كما يلي:-

١- مديريه مال القضاء:

أ- تتولى قبض إيرادات الدولة في القضاء .

ب- تسديد نفقات الوحدات الحكومية الواقعة فيه استنادا إلى أوامر دائميه بالنسبة للماء المصروفات الدورية الرواتب او بموجب صكوك صادره عن خزينة المحافظة المرتبطة بها أداريا .

ت- كما تتولى عمليه تنظيم الحسابات من حيث تسجيل مستندات القبض والصرف في سجل يومية الصندوق.

ج- إرسال تلك المستندات من صوره قيود يوميه للمعاملات التي تنشا خلال الشهر إلى الخزينة المحافظة لتتولى الأخيرة تسجيل هذه المستندات في سجلاتها المختصة وحسب التبويب الوارد فيها بعد مطابقة في سجل اليومية ومن ثم تقوم الخزينة بتنظيم خلاصة شهرية موحدة بحسابات المحافظة بأكملها.

٢- صناديق المال في النواحي:

تقوم بقبض الإيرادات المختلفة في الناحية وتسجيلها في يوميه الصندوق ثم تسليمها إلى ماليه القضاء المرتبطة به ،إما النفقات يتم من خلال ماليه قضاء مثل رواتب الموظفين ، حيث تدفع محتويات مستندات الصرف من الموجود النقدي لصندوق الناحية و تسجل في يومية الصندوق ، او بموجب شيكات صادره من خزينة المحافظة.

الارتباط بين فروع الخزينة

ترتبط كافه الخزائن من حيث التمويل للسيولة النقدية و حركه نقل الفائض من النقد بواسطة حساب جاري التمويل لنقدية حساباتها ، ويعتبر قسم الأمور النقدية في الوزارة في وزاره المالية الوحدة الرئيسية التي تغذي كافه الوحدات في حاله العجز النقدي وتسليم الفائض من كافه الوحدات وتمارس عمليه الاستخدام الحدي للموجود النقدي.

النظام المركزي واللامركزي في الدوائر الحكومية

النظام المحاسبي الحكومي المركزي

ان النظـام المحاسـبي الحكـومي المركـزي يتجسـد بإناطـة مسـؤولية أداره النظـام المحاسبي الحكومي بالخزينة العامة باعتبارها الصندوق الذي تودع فيه موارد الدولة وتحسب منه نفقاتها وقيامها بتدقيق التصرفات المالية للوحدات الحكومية وتنظيم حساباتها . ان طبيعة الإعمال التي تقوم بها دوائر الدولة من حيث الاتساع والتنوع لا يمكن ان تتولاه خزينة واحده لأنه عمليا يصطدم بعقبات جغرافية ، لذلك وزعت مسؤوليات الخزينة العامة في العراق على فروعها المختلفة في المحافظات و خارج العراق و على أسس جغرافية بحيث ترتبط كل مجموعه من الوحدات الحكومية بفرع من فروع الخزينة العامة كما يلي :-

١- خزينة المركزية في بغداد ترتبط بها الوحدات المركزية في بغداد المتمثلة بالوزارات والمديريات العامة .
٢- خزينة المحافظة ترتبط بها حسابات الدوائر الفرعية للوزارات والمديريات بالمحافظة .
٣- ترتبط حسابات الدوائر الفرعية الموجودة في الاقضية بصندوق مال القضاء .
٤- ترتبط حسابات الدوائر الفرعية الموجودة في النواحي بصندوق الناحية .

مزايا النظام المركزي :-

١- قوه الرقابة على الحساب الجاري بسبب عدم وجود حسابات متعددة مع المصرف ضمن رصيد الخزينة العامة
٢- تتمتع المدققين الداخليين بقدر عالي من الاستقلالية كونهم متواجدون في دوائر الخزائن المختلفة و لا توجد تأثيرات مباشره من قبل الإدارات الحكومية التي يقومون بتدقيق حساباتها.

عيوب النظام المركزي :

١- تأخر إجراءات الصرف بسبب ارتباط الوحدة الحكومية بالخزينة كوسيط بسبب قله المدققين الداخليين في الخزائن مقارنه بعدد الإدارات الحكومية المرتبطة بها .
٢- تتطلب إجراءات الصرف من الإدارات الحكومية توفير المستندات المعززة للصرف (قوائم التجهيز، سندات الإدخال المخزني ... الخ) وبسبب عدم انتظار المجهزين لمستحقاتهم لمده قد تطول غالبا ، فتقوم لجان المشتريات بتقديم قوائم التجهيز السعرية وإدخالها مخزنيا وبعد ذلك يتم صرفها مما يشير الى ضعف الرقابة على هذه النفقات وضعف الموثوقية في المعاملات الصرف.

٣- القاء العبء بشكل كامل على الخزينة من ما يؤدي الى تأخير البيانات الشهرية والسنوية وإعداد الحسابات الختامية.

النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي:

ان الوحدات التي تعتمد النظام اللامركزي ليس لها ارتباط بالخزينة اذ يحق لها فتح الحسابات الجارية في المصارف الحكومية بموافقة وزاره المالية و يقع على عاتق الوحدة الحكومية مسؤوليه التدقيق السابق للصرف وتتحمل كذلك مسؤولية تنظيم الحسابات تنظيما كاملا ضمن اطار الدورة المحاسبية المتكاملة وتنظيم موازين المراجعة الشهرية لترسلها الى دائرة المحاسبة في وزاره المالية وإصدار الحسابات الختامية خاصة بها وتمول هذه الوحدات تخصيصاتها عن طريق دائرة المحاسبة على أساس ١٢/١ شهريا ويمكن ان يكون هذا التمويل تلقائيا عن طريق أوامر دائميه تبلغ إلى البنك المركزي ولا تمول الوحدة الحكومية بالتمويل اللازم إلا اذا أرسلت موازين المراجعة الشهرية إلى وزارة المالية وفق المدة المحددة في قانون الإدارة المالية والدين العام خلال عشره أيام من الشهر اللاحق.

مزايا النظام اللامركزي:

يمكن تحديد أهم مزايا النظام اللامركزي بالاتي:-

١- سرعه انجاز المعاملات الصرف نتيجة قدرتها على الدفع مباشره دون توصيل الخزينة بسبب وجود وحده محاسبيه متكاملة .
٢- سرعه إجراء التدقيق السابق للصرف بسبب وجود جهاز تدقيق داخلي متخصص ومتفرغ لأعمال الوحدة .
٣- السرعة في انجاز موازين المراجعة الشهرية لوجود عدد كافي من الموظف في الحسابات .
٤- تقليص استخدام حسابات نتيجة قدرة الوحدة على تنفيذ التزاماتها بصوره مباشره .
٥- يوفر النظام قدرا عاليا من الرقابة على الديون اذ ستكون الوحدة مسؤوله عن تسويه السلف المدفوعة من قبلها .
٦- ان استخدام حساب جاري خاص بالأمانات يوفر درجه عالية من الرقابة عليها كون الوحدة الحسابية قادرة على إعداد الكشوفات التحليلية للأمانات بأسرع وقت وتقديمها إلى الجهات المختصة .

عيوب النظام اللامركزي :-

١- بسبب زيادة عدد الحسابات الجارية للوحدات التي يعتمد على هذا النظام (حساب جاري النفقات ، حساب جاري للإيرادات ، حساب جاري للأمانات ، حساب جاري للخطة) مما يتطلب رقابه قوية للسيطرة على سلامه استخدام هذه الحسابات .
٢- ارتباط الرقابة والتدقيق الداخلي رئيس الوحدة الحكومية قد يودي إلى ضعف الرقابة على الأموال العامة .
٣- صعوبة توفير موظف في الحسابات والمدققين الداخليين ممن ينجزون بالكفاءة المهنية العالية .